



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٨ برئاسة القاضي السيد محدث محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان وعبد صالح التميمي ومخائيل شمشون قن كوركيس وحسين أبو النعم وسامي المعموري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب

طلب مجلس النواب - مكتب الرئيس بكتابه المرقم (م.ر/٦٦٧) في ٢٠١١/٣/٢٢ تفسير نص المادة (٥٢) (أولاً) من الدستور وكانتى :

((معلوم أن المرشح للنيابة إذا أعلن فوزه بموجب النتائج النهائية التي تعطى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وصادقت المحكمة الاتحادية العليا على هذه النتائج أو أعلن كونه نائباً بدلاً عن نائب آخر وأدى اليمين الدستورية لصبحت صحة عضويته هي الأصل وعلى من يدعى خلاف هذا الأصل وهو المعارض أن يأتي بما يدعي اعتراضه ولما كانت المادة (٥٢) (أولاً) من الدستور والتي نصت على (بيت مجلس النواب في صحة عضوية أعضائه ، خلال ثلاثة أيام من تاريخ تسجيل الاعتراض ، بأغلبية ثلثي أعضائه) غامضة في دلالتها على الأمر الذي يكون ممراً لتصويت المجلس بأغلبية الثلاثين هل هو إثبات صحة عضوية العضو الثالثة أصلاً بمقتضى الأصل بحيث يحتاج النائب إلى إثبات صحة عضويته في مواجهة اعتراض المعارض ان يصوت له بأغلبية ثلثي الأعضاء او هو نفي صحة العضوية وقبول اعتراض المعارض .

وأجل رفع اللبس والغلوظ في دلالة المادة (٥٢) (أولاً) من الدستور نطلب تفسيرها من محكمتكم المؤقرة)) .

وقد وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة لدى المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة في ٢٠١١/٨/٢٨ وتوصلت إلى القرار الآتي :



القرار

لدى التكليف والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد :

- ١ـ ان صدوره منتخب ثالثاً تمت بعد إعلان نتائج الانتخابات من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعد مصادقة المحكمة الاتحادية العليا على النتيجة المعلنة وبعد حلف اليمين المنصوص عليها في المادة (٥٠) من الدستور .
- ٢ـ اذا وقع اعتراض من احد ذوي الشأن على صحة عضوية احد النواب كل يطعن بن شهادته الدراسية مزورة وغير ذلك ، فيسجل الاعتراض لدى مجلس النواب ويبت المجلس خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض ، بصحبة او عدم صحة عضوية العضو المعرض عليه بأغلبية ثلث عدد أعضاء المجلس .
- ٣ـ يجوز لذوي الشأن الطعن بقرار مجلس النواب الصادر نتيجة الاعتراض بدعوى أمام المحكمة الاتحادية العليا خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ صدوره ويكون قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر في الدعوى بما استدلنا إلى المادة (٩٤) من الدستور .

ثانياً - ١ـ اذا استبدل احد النواب بأخر في الحالات المنصوص عليها في المادة ((الأولى)) من القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ (قانون استبدال أعضاء مجلس النواب) المعدل بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧ . وخلف العضو البديل أمام مجلس النواب لكتسب بذلك عضوية مجلس النواب .

ـ ٢ـ يحق لذوي الشأن الاعتراض على صحة عضوية النائب البديل أمام مجلس النواب باعتراض تحريري يقدم اليه .

ـ ٣ـ بيت مجلس النواب بالاعتراض خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ تسجيله ويتخذ المجلس قراراً بأغلبية ثلث عدد أعضاء بصحبة العضوية او عدم صحتها .

ـ ٤ـ يجوز لذوي الشأن الطعن في قرار مجلس النواب الصادر نتيجة الاعتراض أمام المحكمة الاتحادية العليا بدعوى خلال ثلاثة

كو⁷ ماري عراق
داد كاكي بالآسي نيتنيهادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٥٦ /اتحادية/٢٠١١

يوماً من تاريخ صدوره ، ويكون قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر في الدعوى باتاً .

الرئيس
محدث المحمود

عضو
ذارق محمد السامي

عضو
جعفر ناصر حسين

عضو
أكرم طه محمد

عضو
أكرم احمد بخان

عضو
عبد صلحة التميمي

عضو
ميخائيل شمعون قن كوركيس

عضو
حسين أبو النعم

عضو
سامي العبورى

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - ٥٤٣٧٩٤١، ٥٤٣٣٤٥٧

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الاتحادية العليا - العراق - بغداد - هي الجزاير - موقع مادة بذرة

هاتف - ٩٦٣٧٩٤١٨٧، ٩٦٣٣٤١٨٧

البريد الإلكتروني